



بالنظر لمساهمة الزوجات في بناء الثروة الأسرية، ودورها في حماية النساء من التشرذم والهشاشة في حالة انحلال العلاقة الزوجية؛

- تكريس التمييز بين الجنسين سيما في النيابة الشرعية، مما يعرض عددا من الأطفال للمشاكل الإدارية المتعلقة بالدراسة والسفر. إلخ ، إضافة إلى فقدان الأم المطلقة لحقها في الحضانه على أبنائها في حالة زواجها مرة أخرى.

لذا، فنحن إذ نعتبر أن تحقيق العدل والمساواة بين الجنسين في الفضاء الخاص هو مدخل حقيقي للتطلع إلى مجتمع ديمقراطي يساهم فيه الرجال والنساء في تحقيق التنمية المستدامة، فإننا ندعو إلى فتح ورش مراجعة مدونة الأسرة في كليتها استجابة للواقع اليومي للنساء ولتطلعاتهن، وانسجاما مع الدستور والالتزامات الدولية للمغرب، بما يضمن:

- تفكيك البنية الذكوري للعلاقة بين الرجال والنساء في الحياة الخاصة التي تركز الوضع التمييزي تجاه النساء ضدا على المكاسب المحققة في مجالات أخرى؛

- القطيعة مع الأجهزة المفاهيمية المؤسسة لسياق لم تعد لمعامله صورة في الحاضر رؤية ولغة؛

- تغيير التمثيلات المترسبة في أذهان الأفراد بما يساهم في تكسير الصور النمطية لمهام وأدوار الرجال والنساء، عن طريق المناهج التربوية والإعلامية؛

- مرافقة مراجعة مدونة الأسرة بسياسة عمومية كفيلة بالنهوض بحقوق النساء الاقتصادية والاجتماعية.

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

11 أكتوبر 2021